البترول كسلاح سياسي... [و] صدام يدرك ان التخلّي عن الكويت لن يغيّر اصرار الاميركيين على تحقيق هذه الأهداف» (**الأهرام**، ٥/٩/١٩٩٠، ص ٦).

وقد بادر عدد من الدول العربية، التي عارضت الوجود الاجنبي في الخليج، الى عرض مبادرات لحل أزمة العراق ـ الكويت عربياً. فقد نشرت الصحف الرسمية اليمنية، نقلاً عن مصادر مطلعة، ان اليمن أعدّ مبادرة تستند الى الأسس التالية: «١ ـ انسحاب العراق من الكويت في ضوء انسحابات شاملة لكل احتلال غير شرعي في الاراضي العربية، وذلك وفق ترتيبات متزامنة، وليس حسب تسلسل زمني لكل الاحتلالات في المنطقة؛ ٢ ـ ارسال قوات الى منطقة النزاع تحت علم الأمم المتحدة...؛ ٣ ـ انسحاب قوات التدخل في المنطقة سواء أكانت أجنبية أم عربية؛ ٤ ـ بدء مفاوضات مباشرة في اطار الجامعة العربية للوصول الى: (أ) ابرام اتفاقيات في شأن الحدود، بما في ذلك الجزر؛ (ب) صوغ سياسة نفطية وتحديد مستوى كمّيات الانتاج والأسعار» (**الحياة**، ١/٩/١٩٩٠).

بدوره، عرض الرئيس الليبي، معمر القذافي، مبادرة من تسع نقاط، من بين ما تضمّنته: «احلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت، وانسحاب [القوات] الغربية من الخليج، ورفع الحصار الاقتصادي المضروب على العراق، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان، ليكون له منفذ على الخليج، واعادة حقل الرميلة النفطي الى العراق، ووضع سياسة عربية نفطية موحّدة؛ [و] عقد قمّة عربية، وترك شؤون الكويت الداخلية للشعب الكويتي» (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٩٠).

وقد علّق وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الاحمد، على هذه المبادرات بالقول: «ان ' لا مجال لقبول، أو مناقشة، أي مبادرة قد تخرج جزئياً أو كلياً عن التنفيذ الكامل والناجز لقرارات مجلس الأمن الدولي' ... [والمبادرات] ' مخالفة لقرارات الجامعة العربية التي نصّت على ضرورة ان تتمّ أي مبادرة من خلال جامعة الدول العربية' ... [و] انها متعارضة، في جوانب منها، مع ارادة المجتمع الدولي، وانها انطوت، في بعض بنودها، على ما يمكن ان يُفهم منه انه مكافأة للنظام العراقي... وذلك بتمكينه من جزيرة بوبيان الكويتية وحقل [الرميلة] النفطي»؛ وتمنّى على «الاخوة الذين أضعفوا الصف العربي ان يرجعوا الى حظيرة الجامعة العربية، لترجع علاقاتنا بهم كما كانت في الماضي» (**المصدر نفسه**)؛ فالبيان الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة، في ٣١/٨/١٩٩٠، كما قال وزير خارجية الكويت، «أشار الى ان كل مبادرة لا تنبع من الجامعة العربية يجب ان تُرفض وتكون غير مقبولة» (**الاهرام**، ٣/٩/١٩٩٠)؛ حيث ورد في البيان اياه: «يرى المجلس ان جامعة الدول العربية، وهي بيت العرب، تشكّل الاطار الصحيح والسليم لأية مبادرة تصدر باسم الدول العربية حسب مبادىء وأحكام ميثاق الجامعة. وبناء على ذلك، يدعو المجلس الدول العربية الشقيقة، التي لديها مشاريع لحل الأزمة، الى المشاركة في أعمال [ـه]... لمناقشة مشاريعها واتخاذ ما يراه المجلس مناسباً في شأنها» (**الحياة**، ١/٩/١٩٩٠). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان هناك اجماعاً في الرأي على عدم تأييد أي مبادرة لا تقوم على أساس الانسحاب العراقي من الكويت وعودة النظام الشرعي للكويت... [وقد] وضح من خلال المناقشات [في اجتماع مجلس الجامعة]... ان هناك قدراً كبيراً من القلق، في الدول العربية، من احتمالات تعرّض التضامن العربي والعمل العربي المشترك لانتكاسة خطرة قد تعصف بالجامعة العربية... اذا لم يتمّ التوصّل الى تسوية سريعة وعادلة» (**الأهرام**، ٢/٩/١٩٩٠).

اتفاق على تأجيل الانقسام

بعد الخلافات التي برزت في القمة العربية الطارئة، كما أسلفنا، عقدت الدول العربية المطالبة بالانسحاب غير المشروط للعراق من الكويت، اجتماعين على مستوى وزراء الخارجيات، كاجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية؛ الأول في ٣١/٨/١٩٩٠، بحثوا فيه في سير تنفيذ قرارات القمة الطارئة، والثاني في ١٠/٩/١٩٩٠، بحثوا فيه في مسألة تنفيذ قرار مجلس الجامعة بنقل مقرّها من تونس الى القاهرة. وقد انتقدت وزارة الخارجية التونسية قرار الاجتماع الاخير الذي قضى بالتنفيذ الفوري لنقل مقرّ الجامعة، وورد في بيان منها: «ان تونس تحتفظ بحقها في صيانة جامعة الدول العربية، والمحافظة على موظفيها؛ كما انتقد